«المجموعة المشتركة» تحوز أقل الأسعار في مناقصة لجامعة الكويت بـ 30 مليون دينار

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان المجموعة المشتركة للمقالاوت حازت اقل الاسعار في مناقصة طرحتها جامعة الكويت مؤخرا للقيام بأعمال توسعة داخل الحرم الجامعي، مشيرة الى ان الشركة تقدمت بعرض قيمته 30 مليون دينار يعد الاقل من بين 9 شركات محلية تقدمت للمناقصة.

وأوضحت المصادر ان العطاءات التي قدمت من قبل الشركات ستدرسها لجنة فنية متخصصة في هذا الامر وسيعلن الفائز النهائي بالمناقصة بعد شهرين من الآن، مشيرة الى ان عرض المجموعة يعد الافضل من بين العروض المقدمة من حيث الاسعار ومدة التنفيذ وجودته.

أبواب مغلقة.. فمن يفتحها؟

زكي عثمان

لاشك ان المرحلة المقبلة تحمل في طياتها العديد من الأفكار الطموحة لانتشال الكويت من عثرتها الاقتصادية التي تعاني منها منذ سنوات طويلة وحتى قبل اندلاع شرارة الأزمة المالية مع نهاية 2008.

وأمام طموح المرحلة المقبلة الرامية بالدرجة الأولى إلى تنفيذ مشاريع ملياريه ضمن خطة التنمية الجديدة، لابد من التوقف قليلا أمام بعض الحقائق الحاضرة في أذهان الكثيرين منذ سنوات وتبحث عن حلول عملية لها، وذلك حتى تنطلق قاطرة التنمية بشكل صحيح خاصة ان الأهم هو الوقوف على ارض صلبه لمعالجة مشاكل الماضي سعيا لانطلاقة حقيقية تتناسب والفكر الأميري الرامي للتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وقد اجمع اقتصاديون في تصريحات متفرقة لـ «الأنباء» ان هناك 5 أبواب مغلقة تحتاج إلى من يفتحها سواء بقرارات مستقبلية أو من خلال التفاعل مع أبعادها الخفية التي تتطلب فقط مجرد قرارات فورية والأبواب المغلقة هي:

1 ـ فتح المجال للقطاع الخاص بشكل واضح في تنفيذ مشاريع الخطة التنموية.

وهو الحلم الذي يراود اغلب شركات القطاع الخاص منذ سنوات حيث اجمع اقتصاديون على ان إطلاق المشاريع التنموية لا يعني تخفيف ضوابط الشفافية والإفصاح التي يجب أن تكون متوافرة في إطلاق أي مشروع تنموي بالدولة موضحين ان الدولة مطالبة بالنظر بعين ثالثة الى هذا القطاع الحيوي لإنجاز تلك المشاريع لأنه الجهة الوحيدة القادرة على القيام بذلك وبشكل جيد ومتسارع بعيدا عن الروتين الحكومي لاسيما ان الجهاز الحكومي الحالي لا يملك تلك المقومات التي من شأنها متابعة وتنفيذ والإشراف على تلك المشروعات.

2 ـ تحرير القطاع الخاص من العقبات الحكومية.

لاشك ان القطاع الخاص يعاني من الروتين القاتل في الجهاز الحكومي والمتمثلة في كثرة الإجراءات والتعقيدات الادارية التي تفرضها بعض الجهات الرسمية في مثل هذه الأمور، وهو الامر الذي لا يجتمع مع الطموح في إخراج خطة التنمية الى حيز الوجود.

فالروتين المستشري يجب قتله والتخلص منه، لأنه يقف حجر عثرة أمام حركة الشركات المحلية أو الخبرات الأجنبية وهو الأمر الذي يقلق الكثيرين بسبب أجواء البيروقراطية المتفشية في الجهاز الحكومي الذي يفرض ضرورة وجود جهة واحدة صاحبة الحق في إصدار التراخيص اللازمة وإعطاء كل الموافقات المتعلقة بالمشاريع حتى تسير عجلة الاقتصاد بحرية ودون تعقيد وهو الأمر المتبع في العديد من الدول وفي مقدمتها دول الجوار ومنها إمارة دبي التي تستقطب المستثمرين بفضل سهولة الاجراءات.

3 ـ فتح قنوات التمويل المغلقة.

منذ اندلاع الأزمة وهاجس التمويل يلقي بظلاله على الساحة المحلية وصولا الى مرحلة التوقف التام لمنح التمويلات الجديدة للراغبين من الشركات للاستثمار او التطوير او تنفيذ واستكمال مشاريعهم لدرجة ان هاجس سداد الديون القديمة هو الفكر المسيطر فقط على عمل البنوك المحلية وهو الأمر الذي زاد من أعباء الأزمة المالية وعليه فإن اكبر خطر يواجه الخطة وتنفيذها هو شح السيولة والأبواب شبه المغلقة للخدمات التمويلية.

وعليه فقد أصبح عنصر توفير السيولة وتقديم الدعم للمؤسسات المالية المحلية هو الشغل الشاغل حاليا للعديد من الجهات الراغبة في الدخول ضمن منفذي مشاريع التنمية الجديدة.

قطار التنمية يحتاج إلى أرض صلبة ينطلق منها وعلاج سلبيات الماضي

وكثرة المطالبات بمد يد العون والمساعدة للشركات التي رست عليها المشروعات قد تكون المشكلة الرئيسية في مشاريع التنمية وإلا فكيف لشركات فائزة بتلك المشاريع أن تنفذ هذه المشاريع دون وجود تمويل لها؟ علما ان تلك العقود موقعة مع جهات حكومية رسمية.

وهنا اجمع اقتصاديون على ان توقيع العقود سيكون بمنزلة الضمان الشفوي للبنوك بأنها ستوفي جميع ما سيتم تقديمه من قروض وخدمات تمويل اخرى لأن الضامن الكبير هو «الحكومة» فالشركات المنفذة تتعامل مع الحكومة وليس مع موازنتها التي ربما تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة تدفع الى التخوف او فرض مزيد من التحوط.

وأضافوا أن صعوبة التمويل وفقدان الثقة في الشركات الكويتية سيتلاشيان تدريجيا خلال الفترة المقبلة مع البدء بتنفيذ مشاريع خطة التنمية وهو ما يعني استعادة الاقتصاد الكويتي لبعض من مكوناته الأساسية التي فقدها خلال الأزمة وعلى رأسها الثقة بشركاته المحلية.

وطالبوا بالعمل على توفير السيولة اللازمة للمشاريع من خلال تشجيع المؤسسات المالية الكويتية والمصارف والشركات التي تقدم خدمات تمويلية على ضرورة فتح الأبواب وفق ضوابط اقل تشددا على القروض، لاسيما ان كل المشاريع التي ستطرحها الحكومة، التي اشتملت عليها خطة التنمية هي مشاريع ستنجز بعقود مع الحكومة.

4 ـ الجدية في طرح المشاريع وتنوعها.

تقف الشفافية في طرح المناقصات عنصرا هاما في محور الفترة المقبلة واحد الأبواب المغلقة التي يبحث الجميع عن حل جذري لها بعد ان تصور الكثيرون ان هذا العنصر «غائب» وعليه فهو من الاحتياجات الضرورية التي يجب توفيرها للقطاع الخاص، والتي يجب ان تسهم في تحقيق العدل والمساواة عند الطرح والتنفيذ، وهنا لا يبقى واسطة إلا للكفاءة.

وأكد اقتصاديون ان التشريعات الواضحة ستكون حافظة لحقوق جميع الأطراف في اي مشروع تطرحه الدولة، وينفذ على أيدي اي من شركات القطاع الخاص، وهو أساس الاستثمار والعمل لتحقيق الهدف المنشود من خطة التنمية.

5 ـ تغيير النظرة السلبية للقطاع الخاص.

لطالما شعر القطاع الخاص بانه يسعى لمصلحة شخصية فقط وهو الأمر الذي يترجم على ارض الواقع بأن القطاع الخاص ما هو إلا «منافس» للحكومة وليس «شريكا» لها في خطة التنمية بشكل عام وفي مشاريع التطوير بشكل خاص، ومن ضمن المثالب في هذه الجزئية ما تعرضت له مشاريع الـ «B.O.T» من هجوم شرس امتد الى حد التوقيف التام لها على مدار السنوات الـ 4 الماضية ومرورا بصدور قانون جديد لها اعتبره الكثيرون انه «مشوه» ويعيق مبادرات القطاع الخاص في تلك المشاريع.

وطالب الاقتصاديون الحكومة بالتركيز أكثر على قطاع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم نظرا لأهميتها في تكوين أي اقتصاد ناجح ومتطور في العالم، مشيرين إلى أن هذا القطاع يعتبر هو الموظف الأكبر للمواطنين في أغلب دول العالم، ولهذا تعيره الدول اهتماما كبيرا لما له من أهمية مؤثرة في اقتصادها المحلي.

وأخيرا يبقى الباب مفتوحا لآمال القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع وخطة التنمية كأحد الحلول الجوهرية والأساسية للخروج من الأزمة المالية شريطة ان تتغير المفاهيم والرؤى وان تتكاتف جميع الجهات لتحقيق ذلك مفضلين المصلحة العامة واستبعاد النظرة الشخصية وهو الأمر الذي سينعكس كثيرا على الاقتصاد الوطني ويقوده من جديد الى «بر الأمان» والى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إليه في المستقبل القريب.

تنظر في نهاية أبريل وتباين في التوقعات حول توزيعات محدودة أو عدم التوزيع

«أجيليتي» تتجه لأخذ مخصصات كبيرة تحسباً لقضيتها في أميركا.. وكل الاحتمالات مفتوحة

علمت «الأنباء» من مصادر مقربة من شركة اجيليتي ان هناك اكثر من سيناريو مطروح امام مجلس ادارة الشركة قبل انعقاد اجتماع مناقشة البيانات المالية بعد غد (الثلاثاء) من بين السيناريوهات المقترحة لاختيار الافضل منها هو رفع سقف المخصصات الى أقصى حد ممكن تحسبا لما ستسفر عنه مفاوضات التسوية الجارية حاليا مع وزارة العدل الاميركية.

وقالت المصادر ان جميع اعضاء المجلس لديهم قناعة تامة بضرورة تحويل أقصى قدر ممكن من الارباح الى بند المخصصات، ومع ذلك هناك انقسام حول التوزيعات التي ستعلن عنها الشركة للمساهمين عن عام 2009، فهناك رأى يطالب بضرورة قصر التوزيعات على أسهم منحة فقط وعدم توزيع مبالغ نقدية، في حين هناك رأي آخر يطالب بضرورة ان يكون هناك توزيع نقدي نظرا لأن الشركة لم توزع أرباحا على المساهمين عن عام 2008 بداعي تقوية المركز المالي للشركة لاقتناص الفرص الواعدة، واذا حدث ذلك فإن الشركة ستكون احتجبت عن التوزيع لعامين متتاليين رغم الارباح الكبيرة التي تحققت خلال العامين الماضيين نتيجة العقود الضخمة مع الجيش الاميركي.

وأشارت المصادر الى انه رغم هذا التباين حول موضوع التوزيعات، الا ان الاتجاه القوي داخل المجلس يميل لعدم التوزيع النقدي والاكتفاء بالمنحة، وان حدث واتخذ قرار بالتوزيع النقدي الى جانب المنحة وسيكون في حدود متدنية للغاية وسيتخذ هذا القرار لسببين، الاول هو الحفاظ على معدلات سعر السهم في البورصة، والثاني لامتصاص غضب المساهمين.

وما يعزز اتجاه تقليص التوزيع النقدي الى أقصى حد ممكن هو انتهاج سياسة تقليص النفقات واعادة الهيكلة الادارية، حيث تقوم الشركة بالاستغناء عن خدمات عدد من موظفيها خارج الكويت، فضلا عن التخارج من بعض استثماراتها لتوفير أكبر قدر من السيولة.

ولفتت المصادر الى ان القرار النهائي ستحكمه الى حد كبير آخر نتائج مفاوضات التسوية مع الجانب الاميركي، مشيرة الى انه في حال وجود بوادر انفراجة في المفاوضات، فإن الشركة سترفع سقف المخصصات لأقصى حد ممكن أملا في حل المشكلة مع الجانب الاميركي من ناحية، وتجديد العقود القائمة مع الجيش الاميركي من ناحية اخرى بعد انتهائها.

وفي سياق متصل، أفادت المصادر بأن القضية ستنظر في نهاية ابريل المقبل.

العمر: «المصرف الخليجي» يمول مشروع المدن اللوجستية في الهند بـ 430 مليون دولار

أحمد يوسف

قال رئيس مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري د.فؤاد العمر ان المصرف يمول مشروع المدينة السكنية في الهند بقيمة 300 مليون دولار.

وأضاف في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان المصرف يمول أيضا مشروع المدينة اللوجستية في الهند بكلفة قدرها 430 مليون دولار ويتكون من 3مدن لوجستية صغيرة يجمعها نظام لتوزيع المواد بطريقة لوجستية وتقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة من تعليم وصحة وخدمات سكنية أخرى.

وتوقع ان يحقق المصرف نموا خلال 2010 في ظل وجود فرص مناسبة للمصرف في شرق آسيا، وخاصة في مجال الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة بما يشمل تمويل الأفراد.

وأكد اعتزام المصرف تقديم مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات، بما في ذلك التمويل التجاري بالإضافة الى تنمية الأعمال المصرفية للأفراد من خلال التوسع في شبكة الفروع واستحداث قنوات توزيع إلكترونية جديدة.

د.فؤاد العمر

يذكر ان المصرف قد وزع أسهم منحة بواقع 10٪ على رأسمال عن العام 2010.

من جهة أخرى، قال العمر وهو رئيس مجلس إدارة شركة مينا العقارية ان إدراج سهم «مينا» في السوق الرسمي قد احدث قيمة مضافة.

وأضاف لـ «الأنباء» ان الشركة تشغيلية ولديها مجموعة من المشاريع العقارية في مختلف دول الخليج بالإضافة الى بلام الشام.

ولفت إلى ان أداء السهم في سوق الكويت للأوراق المالية جيد.

وقال ان الشركة قد تخارجت من مشروع عقاري في المملكة العربية السعودية وسيتم تقرير توزيع الأرباح على المساهمين.

وأكد ان الشركة في الوقت الراهن تسعى للتخارج من مجموعة مشاريع كانت قد دخلتها، متوقعا ان تحقق الشركة أرباحا جيدة من هذه المشاريع في حال التخارج خلال 2010.

«مينا العقارية» بصدد التخارج من بعض المشاريع